الديمقراطية الصحيحة تسوي بين الجميع في فرص النجاح

تذهب بعض المذاهب المتطرفة إلى محاولة التسوية بين جميع الطبقات وجميع الأفراد؛ فتصطدم بعقبة طبيعية لا سبيل إلى التغلب عليها، وهي أن الناس جميعًا ليسوا متساوين في مواهبهم وقواهم الطبيعية، فلا سبيل إذن للتسوية بينهم تسوية تامة في مظاهر حياتهم الاقتصادية، وكل عمل ضد الطبيعة مقضي عليه بالفشل والبوار.

أما الديمقراطية فلا تحاول هذه المحاولة الفاشلة، ولكنها تعني بتحقيق نوع آخر من المساواة بين أهل الوطن الواحد، يزيل ما في نفوس المتخلفين من حقد على السابقين في ميادين الحياة، وتمتاز به عن الدكتاتورية والبيرقراطية وعن المذاهب المتطرفة جميعًا، تلك هي المساواة بين الجميع في فرص النجاح، بإعطاء كل فرد فرصة يظهر فيها مواهبه، ويتقدم ويثري بلا عائق من البيئة المحيطة به، ويغير أن يقف مستوى طبقته أو بيئته دون ارتقائه أرفع المناصب، ومنها رياسة الجمهورية في بلد كالولايات المتحدة.

هذه السمة هي أولى سمات الديمقراطية، وليس الدستور أو الحكم البرلماني أو القوانين المنظمة لهما إلا مظاهر لا تبلغ في قيمتها الحقيقية ولا في تقديرها عند الشعب ما تبلغه هذه السمة من التحقيق العملي لأغراض الديمقراطية الصحيحة، والتي لا يعدلها في هذا إلا المسئولية الوزارية وكون الشعب مصدر السلطات وشعوره بالسيطرة الحقيقة على تسيير دفة الشؤون العامة.

ومعنى التسوية بين الجميع في فرص النجاح أن تتيح لكل فرد أسلحة النضال العامة وتزيل من أمامه العقبات المصطنعة من العرف والعادة، وتجعل له الحق في تولي كل عمل تهيئة له ثقافته واستعداده.

فالصحة حق طبيعي لكل فرد، والتعليم إلى درجة خاصة حق من حقوقه كذلك، وتولي المناصب والأعمال العامة والرقي فيها بمحض الكفاءة والجدارة حق ثالث معترف به... وهكذا.

وهذه هي التسوية المعقولة التي لا تعارض الطبيعة ولا الدين، وهي في الوقت ذاته واقية من المذاهب المتطرفة، لأنها تطمئن الأفراد والجماعات على أنهم سينجحون وينالون نصيبهم بكدهم واجتهادهم، وأن ليس هناك أمامهم من الحواجز والقيود ما يستدعي الحركات العنيفة لإزالته وتحطيمه.

* * *

وهنا نسأل: ما نصيبنا نحن في مصر من هذه السمة الأصيلة في الحياة الديمقراطية؟

لدينا دستور كأرقى الدساتير، وحكم نيابي منظم باللوائح والقوانين، ومن الوجهة النظرية ليس هناك ما يحول دون فرد وتولي أرفع مناصب الدولة وهي رياسة الحكومة، أو دون تولي عمل من الأعمال الخاصة أو العامة في حدود القانون.

ولكن الواقع غير هذه المظاهر، ذلك أن وسائل النجاح في الحياة ليست مهيأة للجميع، على الرغم من أن المصريين متساوون جميعًا أمام القانون، وأمام نظم التوظيف والعمل الخاص والعام.

فالصحة اتي هي حق طبيعي لكل فرد قد حرمتها ملايين كثيرة لأسباب لا يد لهم فيها ولا قدرة لهم على دفعها –الصحة أولى وسائل النجاح العملي في الحياة كما تقدم– ذلك أن الفقر وانحطاط مستوى الدخل قد حرم الملايين التغذية الصحية المناسبة والمسكن الصحي اللائق والعلاج الضروري في حالة المرض، كما أن نظام الري والصرف الذي لم تلحظ فيه الناحية الصحية قد نقل جراثيم الأمراض المتوطنة إلى كل بقعة وصلت إليها المشروعات.

والتعليم إلى درجة خاصة –وهو حق لكل فرد في النظام الديمقراطي وهو كذلك وسيلة قوية من وسائل النجاح– قد حرمته الملايين أيضًا بحكم الفقر وعدم القدرة على أداء نفقات التعليم؛ أما التعليم الإلزامي فلم يعمم حتى اليوم، وهو كذلك –باعتراف وزارة المعارف– لم يفلح في مهمته، ولو أفلح لبقى مع ذلك قاصرًا عن الوصول بالمتعلم إلى درجة تمكنه من الكفاح، كما هو شأن التعليم العام في إنجلترا الذي يقرب من التعليم الثانوي عندنا وهو هناك بالمجان لكل من أراد، أو التعليم الابتدائي والثانوي في فرنسا وهو بالمجان أيضًا.

كذلك يجوز أن نضيف على عدم التسوية في الفرص بين الجميع أشياء ثانوية أقل شأنًا من الصحة ومن التعليم، مثل ما هو مقرر من تفضيل أبناء بعض الموظفين في القبول بالمدارس والمناصب على جميع المتقدمين إليها كأبناء الضباط في الحربية والبوليس وأبناء المستشارين الملكيين في أقلام القضايا، فهذا امتياز ينافي روح الديمقراطية.

ولا أحب أن أضيف على ما تقدم مظهر المحسوبية في التوظيف والترقية، وإهمال الكفاءات والمواهب؛ فذلك مظهر كريه يجب القضاء عليه سواء في النظام الديمقراطي أو سواه من النظم، وهو عيب من عيوب الخلق، قبل أن يكون عيبًا من عيوب النظم، ولكن يجب أن يحسب حسابه على كل حال، ففي بعض العهود كان نظام المحسوبية هو الأصل ونظام المساواة هو الاستثناء!

والآن نرجع إلى حق الصحة وحق التعليم وحرمان الملايين في مصر منهما، مما يجعل المساواة في الفرص معدومة تقريبًا، ويجعل النجاح في الحياة العامة وقفًا على فريق دون فريق، ويرجع بنا إلى الحكم البيروقراطي في صورة من صوره.

في إنجلترا –كما قلت– يمكّن كل فرد من التعليم بالمجان؛ كما يمكن كل فرد من التمتع بالصحة العامة بسبب ارتفاع الدخل الفردي والتغذية الصحية، ويسبب آخر هو وجود المستشفى المهيأ لقبول كل مريض يفد إليه وتقديم العلاج الوافي الصحيح له بالمجان في المدينة والقرية على السواء.

فهل يستطاع في إنجلترا ما لا يستطاع في مصر؟

قد يكون هذا صحيحًا إلى حد ما –فالدخل الفردي والقومي في إنجلترا مرتفع جدًا بالنسبة لمثله في مصر، ولكن هذا لا يجعل من المستحيل أن نأخذ ببعض الأسباب، وليس الذي ينقصنا هو هذا وحده، بل ينقصنا أن نحس إحساسًا صادقًا بآلام الفقراء، وأن تتغلغل الروح الديمقراطية في دمائنا كتغلغلها في نظمنا وقوانيننا ومظاهرنا.

في إنجلترا يتاح التعليم العام للجميع، وتتاح المستشفيات الكاملة والعلاج الصحيح للجميع، وتتاح التغذية الصحية والمسكن المناسب للجميع، لأن السعداء يشاركون المحرومين ويتضامنون معهم في الحياة.

هذا هو العامل الرئيسي الأول، فهناك الضرائب المتدرجة بنسبة الدخل، وهناك التخفيف في الضرائب على الضروريات وعلى السلع بوجه عام لأنها الضرائب التي يدفعها المستهلكون بصفة غير مباشرة، مع التشديد في الضرائب المباشرة على رؤوس الأموال التي تدفعها طبقات خاصة.

فهذا التعليم العام المباح للجميع، وهذه المستشفيات المجانية التي لا تفترق في شيء عن المستشفيات الخاصة، إنما تنفق عليها الحكومة والهيئات البلدية والقروية من تلك الضرائب المتدرجة التي يؤدي الفقراء أقلها والأغنياء أكثرها، فيتحقق بذلك معنى التضامن الاجتماعي بين الطبقات والأفراد.

حقًا إن مستوى الضرائب في إنجلترا مرتفع عما في مصر بالنسبة للفقراء والأغنياء على السواء، ولكن هذا الارتفاع بالنسبة للأولين ظاهري فقط، ذلك أنهم يستردون ما يدفعونه ويزيدون عليه، بإعفاء أبنائهم من النفقات في التعليم العام، وبتحللهم من نفقات العلاج لكل فرد فيهم إذ يجدون في المستشفى المجاني من العناية ما يجده الأغنياء في مستشفياتهم الفخمة.

ولنضرب لذلك مثلًا: موظف في مصر يتقاضى مائة وعشرين جنيهًا في السنة، فيؤدي عنها ضريبة نحو خمسة جنيهات في العام، ويؤدي نفقات تعليم لولدين في المدارس الابتدائية عشرين جنيهًا في السنة ويستشفى هو وأفراد أسرته الأربعة بنحو عشرة جنيهات في العام فالمجموع نحو خمسة وثلاثين جنيهًا بينما مثيلة في إنجلترا يؤدي ضريبة دخل مرتفعة تصل إلى نحو أثنى عشر جنيهًا، ولكنه يعلم ولديه ويستشفي هو وأفراد أسرته بالمجان!

لماذا؟ لأن زميله ذا الدخل العالي قد تضامن معه من حيث لا يشعر بدون مساس بالنظام الاجتماعي المقرر، حينما أدى ضريبة دخل مرتفعة لم تؤثر كثيرًا في موارده ومستوى حياته.

وهناك سبب آخر غير الضرائب المتدرجة مبعوثة كذلك الشعور الديمقراطي الصحيح والعراقة في النظام النيابي، ذلك هو تقديم المشروعات المتعلقة بصحة الشعب وتعليمه على جميع المشروعات الأخرى، فمشروع كمشروع «المراكز الاجتماعية» مثلًا ومشروعات «مياه الشب النقي» ومشروع «تجديد القرية» وسواها مما أجلناه عامًا بعد عام، لم يكن يستطاع تأجيله دورة برلمانية واحدة لو كان في إنجلترا أو أمريكا لأن الجمهور هناك هو السيد الأصيل!

* * *

والآن يجب أن نفكر تفكيرًا جديًا في توطيد أركان النظام الديمقراطي في مصر، فهو نظام ناشئ وفي حاجة إلى استكمال سماته الأولى، يجب أن نعمل جاهدين على تحقيق المساواة في فرص النجاح بجعل الصحة والتعليم الأولى –لا الإلزامي– على الأقل حقًا للجميع.

أما الوسيلة لتوفير المال اللازم فقد بينتها فيما تقدم، وهي لا تتحقق إلا إذا تحققت قبلها النية الصادقة في التضامن الاجتماعي، وإنقاذ هذه الملايين البشرية المعذبة، وإتاحة الفرصة للجميع أن يكونوا أعضاء نافعين في جسم الأمة، وإلا إذا صحت النية كذلك على توطيد أركان النظام الديمقراطي في البلاد بروحه وحقيقته لا بمظاهره وأشكاله[١].

(١) مجلة الشؤون الاجتماعية ٧/ ١٩٤١.